04

# التكنولوجيا وحروب الملكية الفكرية

أحد الأسلحة الفتاكة في حرب الغرب التجارية ضد البقية هو الملكية الفكرية؛ لقد حُوِّل الإرث العام للإنسانية -بما في ذلك المعرفة الطبية وبذور الغذاء- إلى ملكية في ظل النظام الرأسمالي، يُباع ويُشترى تحت اسم الملكية الفكرية. يتناول هذا الفصل الكفاح في مختلف هيئات الحكم العالمية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)، ومنظمة الجمارك العالمية (WCO). ويتناول أيضًا التكنولوجيا وجهود إفريقيا والعالم الثالث من أجل التصنيع.

## مقدمة

من الحقائق التي يُعترف بها على نطاق واسع من خلال التاريخ المكتوب أن التشارك في المعرفة يقود إلى مضاعفة هذه المعرفة، أي سلعة مادية تنقرض عندما تستهلك، أنا أستهلك تفاحة فهي لم تعد موجودة، غير أن المعرفة هي أمر خارق للطبيعة، تُثرى عندما تستهلك من قبل دائرة دائمة الاتساع من المستهلكين؛ تُحوَّل المعرفة إلى سلعة يقصد من ورائها الربح[56].

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين عملت في بلدان عدة في شرقي وجنوبي إفريقيا، ثم لمدة أربع سنوات في مركز الجنوب من 2005 إلى 2009م، ومن خلال خبرتي أستطيع القول إن الدول الصناعية في الشمال كانت تحاول وعلى نحو منظم، إفشال أي جهود تبذلها بلدان الجنوب لتصنيع نفسها؛ لقد حاولت الشركات الكبرى فيها –وللأسف نجحت– في خصخصة المعرفة، واستخدامها في زيادة أرباحها على حساب حياة الناس، أُقدِّم أمثلة إيضاحية من القطاعين الزراعي والصيدلاني للدلالة على ذلك.

في عام 2009م، وبعد أن أنهيت عملي في مركز الجنوب، كنت أعمل بوصفي أستاذًا زائرًا، ولمدة ثلاثة أشهر، في جامعة أبسالا في السويد، لفت انتباهي ذات يوم موضوع في صحيفة؛ لقد كان تقريرًا عن التحالف الدولي لأحزاب القرصنة (PPA) الذي عقد في أبسالا، أعلن التحالف في بيانه، بين أشياء أخرى، أنه لا ينبغي السماح بمنح براءات اختراع تتعلق بالحياة (بما في ذلك البذور والجينات). هذا بالضبط ما كنت أدعو إليه في الثمانينيات والتسعينيات –أي قبل قرابة عقدين من الزمن– وذلك عندما كنت أعمل

في المناطق الريفية في جنوبي إفريقيا. لم يعر أحد أدنى اهتمام لما كنت أقول؛ ولذلك أسعدني أن أرى أصوات أحزاب القرصنة الناشئة في أوروبا يُنصت إليها، وإن كانت أهدافها تختلف بعض الشيء عن أهدافي[57]. منذ عام 2009م، أتبعت هذه الأحزاب انتصاراتها بالحصول على مقاعد نيابية في مجالس البرلمان الوطنية الأوروبية، لكن بالنسبة إلينا في الجنوب، فإن استخدام المعرفة المغلفة بأنظمة الملكية الفكرية من دون دفع عوائد كبيرة إلى مالكي هذه المعرفة يشكل عملًا من أعمال القرصنة. وتستمر الحرب.

إنها شركات البذور والمنتجات الصيدلانية في الغرب هي التي سرقت المعرفة الخاصة بالبذور والمنتجات الدوائية من الجنوب، غير أنه في الوقت الذي كانت هذه المعرفة تُقتسم فيه بوصفها موجودات عامة، فإن الشركات الغربية التي استقت هذه المعرفة من الجنوب، مضت قدمًا في الادعاء بأن هذه المعرفة هي ملكيتها الخاصة، إنها تتحمل الوزر – الوزر الأخلاقي– لموت ملايين الناس الذي يمكن تجنبه في الجنوب، والذين لا يستطيعون الحصول على الأدوية المسجلة بصفتها براءات اختراع؛ على سبيل المثال ضد الإيدز والملاريا والسل والأمراض المميتة الأخرى، إنها قصة خسيسة، لكن الموضوع لا ينطوي كلية على الشؤم والكآبة؛ إذ إنَّ الذين يسيطرون على هذا النظام (الشركات العالمية والمنظمات الدولية التي يسيطر عليها الغرب) لا يستطيعون التصرف كما يريدون على نحو كامل؛ فالحرب لا تضع أوزارها دائمًا بانتصار العسكريين أو المفكرين الأقوياء.

# الابتكار، التطوير، الملكية الفكرية

## تسليع المعرفة ظاهرة حديثة نسبيًّا

إن تسليع المعرفة– أو تحويل المعرفة إلى ملكية خاصة للشركات العالمية هو نتاج لظهور الرأسمالية في أوروبا، كان ذلك قبل خمس مئة سنة تقريبًا، وحتى في تلك الأثناء احتاجت خصخصة المعرفة لوقت طويل، في حقيقة الأمر لم يحدث ذلك بصورة فعلية حتى إنشاء منظمة الملكية الفكرية العالمية في عام 1967م؛ أي قبل أقل من خمسين سنة؛ لماذا احتاج الأمر إلى هذا الوقت الطويل؟ السبب هو أنه على مر مئات السنين، كانت البلدان الصناعية في العالم تستعير ابتكارات بعضها، وتنسخها وتسرقها، وتستخدمها بصورة غير مشروعة؛ لأنها كانت مشغولة بعملية تصنيع أنفسها، ولم تشعر هذه البلدان بأهمية ملكية ابتكاراتها إلا في المئة سنة الأخيرة، لاتزال هذه الدول تتقاسم المعرفة فيما بينها من خلال شركاتها العالمية، ولكنها الآن عندما بدأت البلدان النامية بتحديها، أخذت ببناء الأسوار (الحمائية) حول هذه الملكية. ادَّعى الأوروبيون (والآن الأمريكيون واليابانيون) بأنهم يمتلكون حصريًّا الابتكارات والتكنولوجيا التي مهروها بطابعهم الفكري؛ فالسويسريون– على سبيل المثال– طوَّروا صناعتهم الصيدلانية من خلال ما يطلق عليه اليوم القرصنة في ظل ويبو؛ وهي منظمة– على سبيل المفارقة– تتخذ من العاصمة السويسرية مقرًّا لها.

معظم الناس في الغرب لا يعرفون بأن العِلم الأوروبي بُني على ما توصل إليه قدماء المصريين، والأمريكيون الأوسطيون، والصينيون،

والهنود، والإغريق، والرومانيون البيزنطيون، والعلماء المسلمون في العصور الوسطى، إن حقبة العصور الوسطى الأوروبية (بين قرابة 500 إلى 1100 ميلادي) غالبًا ما توصف بأنها حقبة (العصور المظلمة) التي كانت تمثل انتكاسة مقارنة بالحقبتين التقدميتين السابقتين اللتين سادتا إبان عهد الإمبراطوريتين الرومانية والإغريقية، وعندما جاءت حقبة التنوير الأوروبي[58]، كان ذلك نتيجة لعمليات معقدة، من بينها تحرير العلوم من العقيدة الدينية. لقد أثَّرت العلوم الإسلامية في إعادة وصل أوروبا بالمؤلفات اليونانية الكلاسيكية وبالعلوم، خلال حقبة التنوير، على أنه- في أيامنا هذه- وبسبب العنصرية بطابعها المؤسساتي والخوف من الإسلام، حُجِب هذا الجزء من التاريخ عن الأجيال الحديثة؛ فالشباب في أوروبا يعتقدون بأن العلوم الحديثة جميعها ابتكار غربي؛ أي إن الشمال هو المنتج للمعرفة، والجنوب مستهلك لها، هذا ما يقف خلف الأنانية والغطرسة الأوروبيتين.

غالبًا ما يُشار إلى اتفاقية بيرن (1886م) على أنها تشكل بداية نظام الملكية الفكرية، غير أن هذا لا يعدو كونه صحيحًا جزئيًّا، ويتعلق بجزء صغير جدًّا من الحقيقة؛ لقد كانت هذه الاتفاقية تهدف بصورة أساسية إلى حماية الأعمال الأدبية، وجرى التوصل إليها تحت تأثير فيكتور هوجو والقانون الفرنسي (حق المؤلف). لقد جوبهت باعتراض كبير؛ على سبيل المثال، كان رأي هولندا أن من شأن هذه الاتفاقية إطفاء جذوة صناعة الطباعة الهولندية، وقَّعتها المملكة المتحدة سنة 1887م، ولكنها رفضت تنفيذ أجزاء كبيرة منها، حتى توقيع قانون حقوق النشر والتصاميم وبراءات الاختراع في عام 1988م؛ أي بعد مئة سنة.. لم توقع الولايات المتحدة اتفاقية بيرن حتى عام 1989م.

## أسطورة الملكية الفكرية بوصفها ضرورة للابتكار والتطور

تبعًا لذلك، لم أُعجب بالأسطورة التي ابتدعها العقائديون الغربيون المهيمنون حول ضرورة الملكية الفكرية لعملية الابتكار والتطوير، لا يوجد أدنى ما يثبت ذلك، وفي حقيقة الأمر، يشكل نظام الملكية الفكرية عائقًا رئيسًا لتطوير العلوم والصناعة، خاصة في الجنوب؛ لقد انتقد تقرير التقييم العالمي لعلوم وتكنولوجيا الزراعة –وهو عمل قام به قرابة أربع مئة من الخبراء العلميين– أنظمة التجارة والملكية الفكرية الحالية بوصفها مؤسسات تحابي البلدان الغنية على حساب الدول الفقيرة، وقال التقرير إن الملكية الفكرية، كما تطبق في حماية الكائنات الحية المعدلة وراثيًّا، قد أثرت في البحث العام وحقوق المزارعين في الحصول على البذور[59]. زد على ذلك أن مجموعة الخبراء الاستشاريين العاملة للبحث والتطوير التابعة لمنظمة الصحة العالمية، أصدرت تقريرًا في نسق مماثل حول قضيتي البحث والتطوير في مجالي الصحة والأدوية[60]؛ لقد أوصت هذه المجموعة في تقريرها اتباع مقاربات مفتوحة بالنسبة إلى البحث والتطوير والابتكار، والتوصل إلى اتفاقية ملزمة تضمن بأن تتحول نتائج البحث والتطوير إلى سلعة عامة، بمعنى ألَّا تكون خاضعة للامتلاك ولكن تسمح بحرية الاستخدام، من أجل إنتاج أدوية لسد الحاجة، خاصة في البلدان النامية.

## هل الدول النامية محقة في دعم نظام الملكية الفكرية؟

في هذه الأيام نسمع محاججة قادمة من البلدان التي انخرطت في التصنيع حديثًا في الجنوب، تقول إنها ليست بالضرورة مناهضة لنظام

الملكية الفكرية؛ غير أنها مناهضة لاحتكارها من قبل الغرب، هي تريد فرصة لتطوير ابتكاراتها ونظام ملكيتها الفكرية الخاص بها.

دعونا نتأمل هذا للحظة، يوجد شيء غير صحيح يتعلق بهذا الموقف أيضًا؛ أنا أعترف بأنه يوجد طرفان في هذا الجدل، لكنني لاأزال أتبنى وجهة النظر القائلة بأن نظام خصخصة ما يُفترض أن يكون جزءًا من المعرفة العامة (جزءًا من المشاعات) هو نظام غير صحيح وغير مبرر.

من منظور البلدان التي شهدت التصنيع حديثًا في الجنوب، ومع الأخذ بالحسبان الهوة الكبيرة الموجودة بينها وبين الدول الصناعية الغربية، فإنه من الممكن تفهم هذا؛ إن النظام الحالي المسيطر على الاحتكارات الخاصة بالمعرفة الصناعية (بموجب معظم الاعتبارات، تمتلك الدول المتقدمة قرابة (95) بالمئة من براءات الاختراع كلها في جميع أنحاء العالم) يحبط قدرتها على التصنيع؛ ما يشكل أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء تأخير أو إعاقة التصنيع في الجنوب، توجد تكلفة مرتفعة جدًّا لعملية تحويل الملكية الفكرية من الشمال إلى الجنوب؛ على سبيل المثال، الصين تتحرك باتجاه إشغال مركز التصنيع في العالم في أيامنا هذه، غير أنه من غير المعلوم بصورة عامة أن الصين تدفع ثمنًا باهظًا لنقل التكنولوجيا؛ فهي تدفع أكثر من أربعة مليارات دولار سنويًّا مقابل براءات الاختراع لوحدها؛ في بعض الحالات ونأخذ مثالًا على ذلك ماكنات (DVD)، حيث تدفع الشركات الصينية أكثر من (30) دولارًا بوصفها عائدات لكل ماكنة، فيما يحصل المصنعون الصينيون على دولارين فقط[61].

في مواجهة هذا الوضع، تنخرط ليس الصين فقط، ولكن أيضًا بلدان أخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، في قرصنة الملكية الفكرية، لقد أصبحت أهدافًا للدول المتقدمة، لقد أنشأت البلدان الغربية نظامًا مدروسًا للرقابة على الجنوب، أطلقت عليه اسم (الجاسوسية الصناعية)، وهو أمر ينطوي على تناقض، إذ إنَّ هذه البلدان تسرق وتمارس القرصنة على بعضها في الوقت ذاته[62].

إن برنامج مكافحة التزوير وفرض القوانين الخاصة بالملكية الفكرية ينطوي على مشاركة مئات من الشركات العالمية المتمركزة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفروعها في البلدان الأجنبية، مثل التحالف ضد التزوير والقرصنة التابع لغرفة التجارة الأمريكية، ومبادرة فرض الملكية الفكرية: حملة لحماية أمريكا، وشراكة الأمن والرفاه في أمريكا الشمالية. بالنظر إلى أن الشمال فشل في فرض علاجات مدنية من خلال المحاكم المحلية، فإنه يحاول تجريم خروقات الملكية الفكرية وتدويلها، وتوسيع مجال فرض القوانين من خلال منظمات مثل منظمة الصحة العالمية، خاصة فريق العمل الدولي الخاص بمكافحة تزوير المنتجات الطبية (إيمباكت)، واللجنة الاستشارية الخاصة بفرض القوانين (ACE) التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتفاقية التجارية الخاصة بمكافحة التزوير (أكتا)، والمعايير التي يجب استخدامها من قبل الجمارك من أجل تطبيق حقوق موحدة (سيكيور)، والشرطة الدولية (الإنتربول).

تستخدم البلدان الغربية اتفاقيات الملكية الفكرية، واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، ومعاهدات الاستثمار واتفاقيات الشراكة الاقتصادية في تعزيز مصالحها الاقتصادية؛ على سبيل المثال، المادة (11)

دي مـن اتفاقيـة الملكية الفكرية لعـام 1996م، المعقودة بين الولايات المتحدة وكمبوديـا تحـد مـن مرونة كمبوديا بالنسـبة إلـى نظامها القانـوني الخاص بحمايـة النباتات، وتنص اتفاقية كوتونو بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا على تسجيل براءات الاختراع الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية والأصناف النباتية، وعلى الحماية القانونية لقواعد البيانات.

ولهذا، نعم، يمكن بلورة قضية جيدة في الدفاع عن قيام البلدان النامية بتحـدي أنظمة الملكية الفكرية التـي يفرضها الغرب والمنظمات الدولية التي يسـيطر عليهـا الغـرب، مـن الواضح أنه مـا دامت الرأسـمالية هـي النظام المسيطر على الإنتاج والتبادل العالميين، فإنه سيكون من الخطأ إنكار مقدرة بلـدان الجنوب على اتخاذ إجراءات وقائية ضد الشـمال، إن احتكار الغرب للمعرفة غير مقبول، فضلًا عن أن تجريم انتشـار المعرفة الصناعية ونظام الجاسوسـية العالميـة الـذي ولـده لا يمثلان فقط هـدرًا للمـوارد؛ لقد أوجدا أيضًا دولة بوليسية عالمية، وعالمًا أرويليًّا[63].

بالرغم من دعمي لقيام الدول النامية بعمل دفاعي في الظروف الراهنة، فإننـي سأسـتمر في الإصـرار علـى أن نظـام خصخصة المعرفـة الصناعية برمتـه هو عمل غـير صحيح؛ لقد مرت أوقات كان نقل التكنولوجيا يتم فيها على أساس التضامن وليس العائدات؛ في أعقاب الحرب الاستعمارية الثانية بين عامي 1939 و1945م، نقل الاتحاد السوفييتي كميات ضخمة من المعرفة الصناعيـة ليـس فقـط داخل الكتلة السـوفييتية، ولكن أيضًا إلـى بلدان مثل الصـين والهنـد، زد على ذلـك أن بعض التطـورات الأخيرة تنبـئ كثيرًا عن المستقبل؛ فنقل المعرفة هذه الأيام أيضًا يتم باستخدام ما يدعى تكنولوجيا المصـدر المفتـوح الذي لا يحمـل ترخيصا بحق النشـر[64]، وفضلًا عن ذلك،

فإن ناشطي المجتمع المدني يتخذون مواقف وبصورة متزايدة ضد احتكار المعرفة، في عام 2012م، اضطر الكونغرس الأمريكي إلى سحب إجراءين تشريعيين مقترحين، يهدفان إلى منح الحكومة سلطة منع الدخول إلى مواقع أجنبية على الإنترنت على أساس أنه يشكل خرقًا لحقوق النشر، وفي يوم واحد، هو 18 يناير عام 2012م، وُقِّعت عشرة ملايين التماس مناهضة لمشروعي القانون؛ قانون وقف القرصنة على الإنترنت (سوبا) وقانون حماية الملكية الفكرية (بيبا).

## تستطيع معارضة نظام الملكية الفكرية ولكن مع اختيار التكنولوجيا الخاصة بك

يحاجج منظرو الملكية الفكرية في بعض الأحيان بأن الذين يعارضون الملكية الفكرية هم مناهضون للتكنولوجيا، وأنهم معارض التغيير الجدد (Luddites)[65]. إنه تكتيك يشتت الانتباه؛ أنا معارض لنظام الملكية الفكرية؛ أي تحويل التكنولوجيا إلى ملكية خاصة بهدف الحصول على (دخل ريعي) من قبل أولئك الذين يدعون امتلاكها، لكنني لست ضد الابتكار أو التكنولوجيا في حد ذاتها؛ ذلك لأن المجتمع لا يستطيع التطور من دون الابتكار، ومن ناحية أخرى ليست أنواع التكنولوجيا كلها تؤدي إلى التطور؛ إذ إنَّ بعضها يعيق التطور؛ فإذا كانت تكنولوجيا معينة تضر بصحة الإنسان أو البيئة– على سبيل المثال– فهذا يعني أنها تعيق التطور بالمفهوم الذي أستخدم التعبير فيه، وفي بعض الأحيان قد أذهب إلى تأييد العودة إلى التكنولوجيا القديمة؛ مثلًا استخدام غاندي لآلة (تشارخا) في إنتاج قماش (خادي) المنسوج محليًّا لم يكن تصرُّفًا على غرار ما فعله أتباع نيدلود

أو تصرُّفا رجعيًّا، بل كان عملًا سياسيًّا ذكيًّا ضد الحكم البريطاني[66]. وبالأسلوب نفسه، أستطيع أن أحاجج بأن استخدام البذور المحلية، مقارنة مع البذور المعدلة وراثيًّا، هو عمل غير رجعي؛ إنه تصرف صحيح في مواجهة هيمنة احتكارات البذور. بشأن هذه المسألة، ومسائل أخرى عديدة، أعتقد أن المبدأ الاحترازي يشكل مرشدًا معقولًا للعمل، ويقضي هذا المبدأ بأنه إذا كان هنالك خطر في أن يؤدي عمل ما أو سياسة ما إلى إلحاق الضرر بالناس أو البيئة، فإنه – في غياب الدليل العلمي– يصبح من الحكمة توخي الحذر، في حالة البذور المهجنة لم يعد الأمر يتعلق بغياب الدليل العلمي؛ توجد أدلة كافية على أن حياة ملايين الناس في خطر؛ بسبب السعي إلى تعظيم الأرباح لاحتكارات البذور العملاقة العالمية. من الأهمية بمكان التمييز بين التكنولوجيا والابتكار من ناحية، وبين نظام الملكية الفكرية من ناحية أخرى؛ لا يشكل الاثنان الشيء نفسه بتاتًا، بالرغم من أن منظري الملكية الفكرية يريدوننا أن نعتقد بأن أحد هذه الأشياء (الابتكار) غير ممكن ولا معقول من دون الشيء الآخر (الملكية الفكرية).

## حروب التكنولوجيا: حالة البذور الزراعية

### البذور المهجنة إحدى أوجه التكنولوجيا

يوجد شيء واحد حول البذور يصعب فهمه: إنه إطلاق وصف التكنولوجيا على البذور المهجنة؛لم أستطع فهم ذلك بصورة كاملة بتاتًا حتى أجريت بحثًا على الذرة البيضاء في منطقة موشي–أروشا إبان تدريسي في جامعة

دار السلام في السبعينيات من القرن العشرين؛ في عام 1975م، كانت تانزانيا تواجه نقصًا خطيرًا في الغذاء، ألقى بعض المراقبين باللائمة في نقص الغذاء على برنامج جوليوس نيريري في التوطين القسري للناس في الأرياف، غير أن الخبراء الذين تحدثت إليهم في أثناء بحثي أخبروني بأن هنالك سببين رئيسين لذلك: الأول كان الجفاف الشديد الذي حصل في المدة 1973–1975م، أما الثاني فهو استخدام تانزانيا لبذور محلية ضئيلة الإنتاج، وحتى ذلك الوقت، كان معظم المزارعين يستخدمون بذورًا مخزنة من حصاد العام السابق، غير أن بعض المزارعين متوسطي الحيازات استخدموا أيضًا أنواعًا محسنة طُوِّرت محليًّا عن طريق استخدام أسلوب التلقيح المفتوح، قالوا بعد ذلك إنه يتعيَّن على تانزانيا الانتقال من الذرة المحلية إلى المهجنة.

بعد قرابة خمس عشرة سنة، زرت المنطقة في عام 1990م، كان معظم صغار المزارعين لايزالون يستخدمون الأنواع المحلية؛ لم يكن بإمكانهم شراء البذور المهجنة، بعضهم يستخدم البذور المهجنة (سي.جي.4141). بعد تحرير السوق، قدمت شركات أجنبية لتسوق بذورها، كانت بذور (سي. جي.4141) التي تبيعها كارجل (شركة كبرى عالمية)، تتنافس بشدة مع الأصناف التي كانت تنتجها تانسيد (شركة تانزانيا للبذور) محليًّا وتبيعها؛ تشكل بذور (سي.جي.4141 CG4141) تكنولوجيا محسنة. أخبرت بأن المزارعين يفضلون (سي.جي.4141) بسبب غزارة محصولها، غير أنها كانت باهظة الثمن، وتحتاج إلى كميات أكبر من المياه والأسمدة، ولا تتمتع

بالجودة التخزينية كما هي حال البذور القديمة، وتوجد أيضًا الأوغالي (ذرة مطحونة يخبز منها الكعك) التي كانت تصنع من محاصيل هذه البذور، لكنها لا تتمتع بحلاوة بذور الذرة القديمة، غير أن تانسيد لم تكن تتمتع بالإمكانات المالية التي تتمتع بها كارجل؛ كانت كارجل هي الأكثر ربحًا لهم، غير أن المزارعين كانوا يغرقون في الدين؛ كانت (سي.جي.4141) تنطوي على حقوق ملكية فكرية تتمتع بها كارجل، تمكنت كارجل من جمع عوائد طائلة من وراء استخدام بذورها.

## المعرفة التقليدية: هل تتفوق على المعرفة الحديثة؟

زرت أيضًا قريتين في جنوب غرب تانزانيا – يوكويلي ومسيا. كان الناس في القريتين منخرطين في برنامج الزراعة التي تعتمد على مدخلات خارجية منخفضة؛ وهي ممارسات زراعية تهدف إلى تعظيم استخدام المعرفة والموارد المحلية، والتقليل من استخدام المدخلات الخارجية، كان الناس يجرون تجارب على استخدام يوتوبا (تريفوسيا فوجيللي)؛ وهي شجرة محلية يعرف الناس أنها تستخدم بصفتها مبيدًا حشريًّا؛ وذلك للسيطرة على الآفات التي تصاحب إنتاج الذرة وتخزينها، اعتاد الناس في المنطقة على استخدام أوراق هذه الشجرة وتحويلها إلى محلول سائل لرش المحاصيل، وقد أجروا التجارب على تحويل هذه الأوراق إلى مسحوق؛ إذ إنَّه من الأسهل تخزين المبيدات الحشرية على هيئة مسحوق، وزيادة على ذلك كانوا يزرعون أوكاسيا ألبيدا (شجرة محلية)، ويجففون القنب لتثبيت

النيتروجين في التربة، علاوة على أنهم زرعوا العديد من أصناف الأشجار والشجيرات المحلية (مثل أنزيجاتي)، كانت المعرفة التقليدية بشأن هذه النباتات في طريقها إلى الزوال.

كانوا يستشيرون (النجانجا) العشابين[67]، وكبار السن لتحديد هذه الأشجار، وقد استخدمت المعرفة التي حصلوا عليها في زراعة هذه الأصناف المحلية ومضاعفة عددها، لقد حضرت إحدى (ورشهم) جلساتهم حيث كان النجانجا يحثون الفلاحين الفقراء على تقدير معرفتهم التقليدية، وفي ما يأتي ملخص للملاحظات التي دوَّنتها خلال الورشة؛ قال أحد العشابين: «إن الزراعة لا تعنى فقط بالحصول على المردود العالي؛ إنها أيضًا تعنى بالحفاظ على التربة، إذ تتكون التربة من طبقتين: الدبال الموجود على وجه التربة، الذي يغذي الميكروبات والنباتات العليا، ويعتني بالحياة الحيوانية، وطبقة وجه الأرض التي تتكون في معظمها من الصخور الرسوبية». كان الفلاحون يومئون برؤوسهم بالموافقة، وأنهم يعلمون ذلك، كانوا يسألون: «ولكن، ما الخطأ في نشر الأسمدة في التربة؟». يجيب العشاب: «تساعد الأسمدة الميكروبات على النمو؛ تتغذى هذه الميكروبات على الدبال، وتجعله يتحلل بأسرع مما لو كانت غير موجودة، ما يمكن المحاصيل من النمو على نحو أسرع أيضا». عند ذلك نهض أحد القرويين، وسأل: «ما الخطأ في ذلك؟» أجابه العشاب:« إذا لم يتوافر دبال يمسك التربة، فإنها تتجرف، ويتعين عليك حينئذٍ استخدام كميات أكبر فأكبر من الأسمدة؛ لتزوِّد التربة بمغذيات اصطناعية، وتستمر الدورة؛ ولهذا فان كلفة الطاقة

لإنتاج وحدة من الغذاء ترتفع، صحيح أنك تحصل على مردود أكبر لكل هكتار من الأرض، غير أن جزءًا متزايدًا منه يذهب إلى الشركات ثمنًا للأسمدة؛ ولذلك قد تزيد المساحة التي تزرعها، لكنك تحصل على مردود أقل، أنت تعمل الآن من أجل مصلحة الشركات، هذه هي النتيجة المباشرة، لكن النتيجة في المدى البعيد والأهم هي أنك تفقد السيطرة على تربتك؛ قد تكون الأرض ملكًا لك، غير أن التربة لم تعد لك». لقد أنصت بدهشة إلى معلومات النجانجا.

غير أن هؤلاء العشابين لم يكونوا في حالة يسر؛ كانت هنالك ثلاث قوى تعمل ضدهم؛ القوة الأولى: تمثَّلت في المنظمات غير الحكومية التي يمولها الاتحاد الأوروبي؛ مثل (جلوبال 2000) التي كانت توزع السماد مجانًا على المزارعين. القوة الثانية: الضغط من المزارعين التقدميين الموسرين الذين يفتخرون بمردودهم العالي نظرًا إلى استخدامهم البذور المهجنة. القوة الثالثة: الضغط من خبراء الزراعة الحكوميين، الذين يدعمون استخدام المدخلات الخارجية بكثافة في الزراعة. كان النجانجا بحاجة إلى وقت لإيضاح نتائج التقليل من استخدام المدخلات الخارجية في الزراعة، غير أن الناس أُبلغوا بعدم وجود وقت: التنمية تعني مردود مرتفع ونتائج سريعة، كان يبدو لي أنهم في عجلة من أمرهم، كما لو كانوا يريدون اللحاق بالقطار للوصول بسرعة إلى وجهة معينة، في حقيقة الأمر كانت هناك قوى سلبية عاملة، رأت في نموذج التنمية البديل خطرًا على مصالحها.

إنها معركة؛ تمارس الشركات رقصة الحرب المخيفة فوق تراب إفريقيا، وتلقى هذه الشركات الدعم من وكلاء الدول والوكالات المانحة الغربية التي تدفع بالأسمدة والمبيدات الحشرية إلى الناس قائلة لهم: «أسرعوا، أسرعوا، أسرعوا» لبلوغ وجهة مشكوك في أمرها تدعى النمو، فيما يحثُّ الناس العاديون (الأكثر استنارة منهم) البقية على التوقف والتفكير في ما يصنعون، وإلى أين يتجهون.

## مونسانتو

تتمثل أكثر النواحي جاذبية في البذور المهجنة في إنتاجها العالي، أما أكثر النواحي تدميرًا فيها فتتمثل في إقصاء المزارعين الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل التكلفة العالية للإنتاج، البذور تشكل جزءًا فقط من مشهد أكبر، الأمر يتعلق بالتحكم ليس فقط في إنتاج الغذاء ولكن أيضًا في إنتاج الأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب والآبار الأنبوبية والمعدات الزراعية الميكانيكية، مثل الجرارات والحاصدات؛ ولذلك إنها بالفعل تشكل ظروف حرب حقيقية بين رؤوس الأموال الكبيرة من ناحية والمزارعين الفقراء من ناحية أخرى[68]؛ أي إن ملايين المزارعين المعوزين يقفون في صف، وفي الصف الآخر تقف مجموعة من كبريات الشركات العالمية التي تتحكم في البذور المعدلة وراثيًّا والمواد الكيماوية، أكبر هذه الشركات شركة مونسانتو. لم تكن بداية هذه الشركة في إنتاج البذور، ولكنها بدأت بصفتها شركة كيماوية، وكما يوضح الرسم الآتي، فقد توصلت إلى شبكة اتفاقيات

لتبادل التراخيص مع عدد من الشركات الكيماوية التي تنتج مختلف أنواع المواد السامة (السموم).

**اتفاقيات تبادل التراخيص للبذور المعدلة وراثيًا**

فيل هوارد ـ جامعة ولاية ميشيغان ـ سبتمبر 2013م

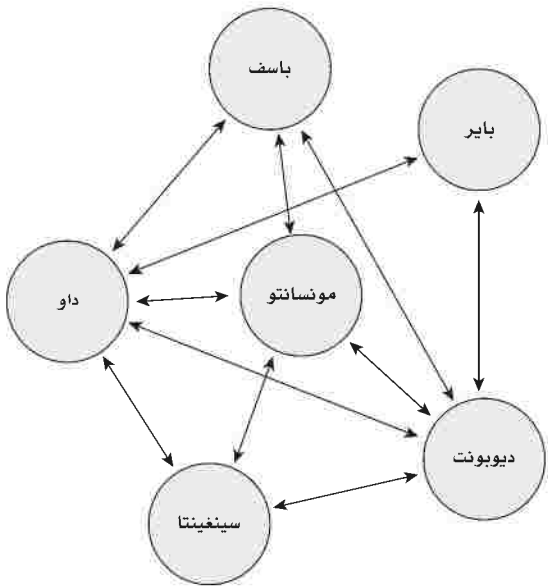


في عام 2005م، تقدمت مونسانتو بطلب للحصول على براءة اختراع لتطبيق تقنيات جديدة في تربية الخنازير، واجهت هذه الخطوة معارضة من منظمة جرينبيس التي حاججت بأن مونسانتو تحاول الادعاء بملكية تقنيات عادية لتربية الخنازير، وفي فبراير عام 2012م، قدمت منظمتان غير حكوميتين – (نافدانيا) و (لا براءات اختراع للبذور) – شكوى ضد مونسانتو، ادعيتا فيها بأن مونسانتو سرقت شمامًا مقاومًا للفيروسات

مـن الهنـد، أنا أدرك أن لكل قصـة وجهين، وأن مونسـانتو ومحاميها الذين يتلقـون رواتـب عاليـة لديهم روايتهم الخاصة بهم، ومـع ذلك فإن ما ذكرته آنفًا كافٍ لتوضيح المعركة الجارية حاليًّا بين ما يملكه الناس (تقنيات تربية الخنازيـر في أوروبـا والشـمام في الهنـد)، وتملك هـذه المعرفة المسـبقة من قبـل أمثـال مونسـانتو. لم تنتهِ القصة هنـا؛ في 20 يناير عـام 2013م كانت هنـاك احتجاجـات في مختلف أنحاء العالم ضد مونسـانتو، شـملت (436) مدينـة و(52) بلـدًا، وقد قدرت وكالـة أنباء أسوشييتدبرس عدد المحتجين بمليونين[69].

في فصـل سـابق حـول منظمـة التجـارة العالميـة، رأينا كيـف أن الاتحاد الأوروبـي والولايـات المتحدة كانا يصرفان مليارات الدولارات كل سـنة على الدعـم الزراعـي لمسـاندة مزارعيهمـا، وإذا ما فكـرت بذلك، فسـيكون من الواضح أن هذا الدعم يذهب فعليًّا لإغناء شـركة مونسانتو وأمثالها في هذا العـالم، التي تنتـج البذور والأسـمدة والمعدات الزراعيـة، زد على ذلك أنني أعيد سرد قصة ملايين مزارعي القطن في البلدان الإفريقية الأربعة، وهي: بينـين، بوركينـا فاسـو، تشـاد، ومـالي، والذين دُمِّـروا فعليًّا بوصفهـا نتيجة مباشـرة لدعـم الولايات المتحدة لمنتجي القطن فيهـا؛ يذهب هذا الدعم في نهاية المطاف إلى خزائن مونسـانتو وكبار الشـركات الأخرى، هذا ليس كل شيء؛ بعد حصول مونسانتو على حقوق براءات اختراع بشأن بذورها، فإنها تُرسـل المزارعين العاديـين إلى المحاكم بتهمة خرق هـذه الحقوق، ففي أحد تقاريره، قال مركز الأمن الغذائي إنه منذ شـهر ديسـمبر 2012 م اكتشـفت (142) قضية خرق براءات اختراع ضد (410) من المزارعين، و (56) من صغريات الشركات في أكثر من (27) دولة. تمكنت مونسانتو من جمع مبلغ

ضخم بحدود (23) مليون دولار. اشتركت في هذه الدراسة حملة (أنقذوا بذورنا)[70]. قامت مونسانتو بتطوير ما سُمِّي بالعامية (البذور المدمرة)، فبمجرد وضع هذه البذور في التربة فإنها تنتحر (أي تدمر نفسها)، الأمر الذي يضطر معه المزارع لشراء بذور جديدة في السنة التالية.

إذا لم يكن هذا حربًا، فما هو؟

## تجربتي في وادي زامبيزي في زيمبابوي

سأسرد في هذا السياق مدة أخرى من تجربتي في زيمبابوي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين؛ في ذلك الوقت، كنت أعمل خبيرًا في التنمية الريفية في شمال زيمبابوي، بالقرب من الحدود مع زامبيا،؛ وهي منطقة تدعى جوروي المنخفضة؛ لأنها تقع في الجزء المنخفض من جرف يمتد لمسافة ألف متر ويفصل وادي زامبيزي عن بقية زيمبابوي، انتشرت التجمعات البشرية حول المنطقة الخصبة نسبيًّا أسفل الجرف وبمحاذاة الوادي والأنهار التي تتدفق في المنطقة، حتى نهر زامبيزي العظيم الذي يجري في موزامبيق وزامبيا وزيمبابوي. لقد أقامت الحكومة الاستعمارية سدًّا على نهر زامبيزي، وأنشأت إحدى أكبر البحيرات الصناعية في العالم، وهي بحيرة كاريبا. تاريخيًّا، كان الناس يعيشون على الموارد الموجودة في النهر والغابات، كانت المنطقة تنتج غذاءً وفيرًا؛ حيث كان الناس يعيشون على الأسماك والقدوس والجاموس والحيوانات البرية الأخرى والفواكه، ولكن بعد بناء السد، استُؤصلت هذه الموارد من حول البحيرة ودفع بها جنوبًا نحو الجرف؛ حرم الناس الوصول إلى الأسماك والحياة البرية؛ ماديا

وبموجب القانون، لقد احتفظ بها الآن من أجل السياح القادمين من الغرب لممارسة صيد السمك والحيوانات؛ كانت السياحة تدر دخلًا جيدًا للدولة الاستعمارية ولمشغلي الرحلات، غير أنها أفقرت الشعب، ونتيجة للهجرة من جورو في العليا في الثمانينيات، واجهت موارد الوادي ضغطًا خطرًا. عندما وصلتُ إلى المنطقة في أواسط الثمانينيات، كان الناس يكافحون من أجل الحصول على الأساسيات التي تبقيهم على قيد الحياة؛ لاحظت إزالة للغابات في مساحات شاسعة وأنشطة غير قانونية لصيد السمك والحيوانات، ونشأ أيضًا توتر بين القبائل من السكان الأصليين والمهاجرين من أعلى الجرف.

أدى ذلك إلى إرهاق البيئة الطبيعية للأرض، كان بالإمكان تحمل ارتفاع درجة الحرارة –فوق 25 مئوية– ومعدل أمطار تحت (600) ميليغرام سنويًّا؛ لزراعة الحبوب المحلية (مثل الدخن والذرة)، وللحفاظ على الحياة البرية والأسماك والفواكه شبه الاستوائية، غير أن الحكومات المتعاقبة (الاستعمارية وبعد حقبة الاستعمار) أدخلت زراعة الذرة والقطن وتربية المواشي، وحتى تجعل ذلك ممكنًا، قدمت هذه الحكومات إغراءات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة؛ وذلك لتوفير بذور الذرة والقطن المهجنة، فضلًا عن أنها جلبت كميات ضخمة من المبيدات الحشرية للقضاء على ذبابة النوم، ولتسهيل تربية المواشي. لا يتعين على المرء أن يكون أنشتاين حتى يفهم أن هذا هو الشيء غير الصحيح تمامًا الذي يمكن عمله في هذا الوادي.

أحضرت الشركة السويسرية سيبا جايجي (هي الآن جزء من نوفارتيس) بذور الذرة والقطن المهجنة إلى الوادي، لقد اعتدت على زيارة

المزارع حيث تُفرض زراعة هذه المحالصيل كانت الزراعة تفرض فرضًا؛ لأن الإنتاج كان يتأتى من خلال الإغراء باستخدام كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب، ولدى دخول هذه المزارع، كان يُرحَّب بنا من قبل شركة سيبا جايجي ومن قبل من يطلق عليهم (خبراء الإرشاد) الذين كانت وزارة الزراعة ترسلهم إلى هناك؛ لتعليم الفلاحين المزارعين الجهلة كيفية زراعة الذرة والقطن، كان كل واحد منا يعطى قبعة كتبت عليها الكلمات (كوهوا باكورو) التي تعني حرفيًّا «أقطف كثيرا» أو «محصول وفير»؛ ولذلك ومرة أخرى، الأمر المهم كان المردود العالي، وليس تكلفة الإنتاج أو حياة الناس.

ماذا عساني أفعل بصفتي خبيرًا للتنمية الريفية في وضع كهذا؟ كنت قد استؤجرت بصفتي مستشارًا من قبل الاتحاد اللوثري العالمي، استغرقت وقتًا لدراسة الوضع، ولم يمضِ وقت طويل حتى وجدت حلفاء ، وبسبب جهلي، لم أتوقع منهم الكثير ؛ عندما استعمر البريطانيون المنطقة في التسعينيات من القرن التاسع عشر، دمَّروا على نحو منظم (كما فعلوا في الأماكن الأخرى في إفريقيا) البنى المحلية للسلطة السياسية، كان الزعماء الذين يمارسون سلطتهم بفضل نسبهم الملكي قد أجبروا على التحول إلى موظفين مدنيين بأجور، أما الذين رفضوا (مثل زعيم الوادي مزاراباني)، فكان يُبعدون أو يُجبرون على المغادرة، حيث كانوا يستبدلون بآخرين، كان هؤلاء الزعماء الاستعماريون يجمعون الضرائب وينظِّمون فرقًا لعمل السخرة نيابة عن البريطانيين، حتى إنهم فقدوا سلطتهم في توزيع الأراضي؛ ولهذا فإن هؤلاء المتعاونين القسريين فقدوا شرعيتهم في نظر الناس.

غير أنني اكتشفت شيئًا مثيرًا جدًّا للاهتمام؛ لم يكن الزعماء السابقون قد ماتوا حقيقة؛ إذ إنهم بعد موتهم الجسماني، أصبحوا أجدادًا ملكيين (مهوندورو)، وكانوا يتواصلون مع الناس من خلال وسطاء روحانيين، أما أشهر هؤلاء فكانت الوسيطة مبويا نيهاندا التي كانت من بين القيادات في أثناء حرب شيمورينجا الأولى ضد البريطانيين في التسعينيات من القرن التاسع عشر، إلى أن قُبض عليها وأُعدمت. في مراحل الحكم البريطاني جميعها، وتبعًا لذلك تحت حكم المستوطنين (بقيادة سميث)، حافظ مئات من الوسطاء الروحانيين على استمرار المقاومة ضد الاحتلال البريطاني، لقد وفرت روح مبويا نيهاندا الإلهام الذي كان وراء حرب شيمورينجا الثانية في السبعينيات من القرن العشرين؛ وجَّه الوسطاء الروحانيون في السبعينيات من القرن العشرين مقاتلي حركة التحرير في غابات وادي زامبيزي وجباله. لقد شُوِّهت سمعة الزعماء (خاصة أولئك الذين نُصِّبوا من قبل حكومة سميث)، دون أن يمس ذلك الوسطاء الروحانيين، كانوا يعيشون حياة صارمة من دون إسراف؛ سواء في ملبسهم أو في علاقاتهم مع الجنس الآخر، وفضلًا عن ذلك، في إحجامهم عن استخدام المنتجات الغربية، بما في ذلك الأدوية الغربية. هذا آخر ما سيطر على مخيلتي.

أصبح الوسطاء الروحانيون حلفاء لي في مجابهة سيبا جايجي وخبراء التطوير الذين تعينهم وزارة الزراعة؛ كانوا يحذرون الناس من مغبة استخدام الأسمدة؛ لأن من شأنها– كما كانوا يقولون: «تسميم أرضكم ولن يكون بمقدوركم زراعة الدخن والذرة البيضاء». وكانوا أيضًا يحذرون من استخدام المبيدات الحشرية لأنها «تقتل ذبابة النوم»، كان من الصعب علي في بداية الأمر فهم المنطق الكامن وراء المحاججة الخاصة بذبابة النوم، قلت لهم: حسنًا، فذبابة النوم تقتل الناس، غير أن الوسطاء الروحانيين

أوضحوا لي أن الناس عاشوا مع ذبابة النوم والحياة البرية لمدة ألف عام، والأهم من ذلك أن ذبابة النوم تلحق الأذى بالمواشي وليس بالحياة البرية، كانت البيئة مناسبة للحياة البرية وليس للمواشي، يعرف الناس كيف يصطادون الغزلان والقدوس ويعتاشون على الحياة البرية، غير أن المواشي التي جلبوها إلى الوادي من أعلى الجرف تحتاج إلى المراعي، الأمر الذي فاقم من مشكلة اختفاء الغابات التي كانت قد بدأت قبل ذلك. كان المواشي تُحمى من ذبابة النوم باستخدام كميات كبيرة من المبيدات الحشرية، ما أدى إلى تسميم الغابة والفواكه التي تنمو في الوادي، لقد تشكل لدي إدراك كامل بأن ذبابة النوم هي صديق للناس، ولم يمضِ وقت طويل حتى شكلنا مجموعة للقيام بحملة (أنقذوا ذبابة النوم). إبان تلك السنين (الثمانينيات من القرن العشرين) عملت أيضًا في ماتابيليلاند الجنوبية مع منظمة شعبية؛ منظمة الروابط الشعبية الريفية من أجل التقدم، ومن خلالهم علمت بمشروع كامبفاير؛ برنامج إدارة المناطق العامة للموارد المحلية، كان هذا المشروع هو الملهم لتشكيل رابطة تطوير جوروي في السفلى، حيث بدأ سكان جوروي في السفلى- بقيادة النساء- بتحقيق تقدم نحو توفير بديل لنموذج سيبا جايجي لإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة، غير أن حملة أنقذوا ذبابة النوم لم تغادر المربع الأول؛ بسبب المصاعب اللوجستية والسياسية.

في السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين، وبدافع من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أطلقت حكومة زيمبابوي برنامج التعديل البنيوي، كانت هذه الخطوة تشكل استسلام الدولة النهائي لإملاءات رؤوس الأموال العالمية، ما أوجد خيبة أمل لدى الوسطاء الروحانيين في الوادي الذين كانوا قد أسهموا بصورة كبيرة في الكفاح من أجل التحرر، لقد أفزعني أن

أعلم –وهذا ينطبق أيضًا على بلدي أوغندا– أن الحرية السياسية لا تعني بالضرورة أن تُترجم إلى تحرر اقتصادي وعدالة اجتماعية، ما أدهشني هو السرعة التي سلَّمت بها حكومة زيمبابوي الجديدة الاقتصادَ إلى كبريات الشركات العالمية، وفي عام 1994م، قررت التخلي عن عملي بصفتي خبيرًا في التطوير الريفي، وحوَّلت جهدي لمقارعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية الوليدة.

## حروب الملكية الفكرية: حالة الصناعة الدوائية

يعطي نظام الملكية الفكرية امتيازات للشركات الغنية على حساب حياة الناس الفقراء، لا يستطيع الناس الفقراء دفع ثمن الأدوية باهظة الثمن، وتحاجج الشركات الصيدلانية بأن أسعارها العالية تغطي تكاليف البحث والتطوير، ولكن عندما تنعم النظر في هذه المحاججة، تجد أن هذه الشركات تبسِّط ظاهرة معقدة جدًّا من أجل تحقيق مصالحها.

### التعلم من الخبرات الإفريقية

عندما كنت أعمل في المناطق الريفية في جنوبي إفريقيا في الثمانينيات من القرن العشرين، كنت غالبًا ما أجتمع مع أعضاء في الرابطة الوطنية للمعالجين التقليديين في زيمبابوي (زيناثا)، كان البروفسور جوردون تشافاندوكا يرأس الرابطة في ذلك الوقت، وأخبرني بأن الرابطة تضم (80,000) عضو تقريبًا، يعملون في مناطق لم يدخلها أبدًا أطباء تدربوا

في الغرب، يتمتع المعالجون التقليديون بمعرفة واسعة بالأعشاب والأدوية، وكانت شركات الأدوية تطلب مقابلة البروفسور تشافاندوكا شخصيًّا في كثير من الأحيان. خلال زياراتي إلى القرى، اعتدت على الالتقاء عرضيًّا بوكلاء لشركات أدوية غربية وهم يرتدون الملابس البيضاء ويحملون المحاقن والأجهزة الأخرى، كانوا يجمعون عينات أعشاب وعينات دم من القرويين، وكانوا يتحدثون مع أطباء زيناثا، وبعد التحقيق وجدت أنهم يعملون على تطوير أدوية مضادة للفيروسات القهقرية؛ مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أفترض أن شركة نوفارتيز أو كلاكسو-سميث-كلاين أو بفايزر عندما تأتي إلى إفريقيا، فإنها تضيف تكاليف السفر والبدلات اليومية وأشياء أخرى كثيرة إلى تكاليف البحث والتطوير، لقد أخذوا عينات أعشاب مجانية، وحصلوا على نصائح مجانية من أعضاء زيناثا، وحصلوا على عينات دم مجانية من أجل مصلحة العلم.

قادني عملي في البحث والتطوير المتنقل إلى أجزاء أخرى من شرقي وجنوبي إفريقيا باللإضافة إلى زيمبابوي، كان عملي يتعلق بنشر خبرات المجتمعات في المنطقة حيث تجري تجارب على المعرفة التقليدية البديلة التي كانت تتفوق في نواحٍ عدة على المعرفة العلمية الحديثة. (انظر أعلاه إلى نشاط عشابي النجانجا في قريتين في جنوب-غربي تانزانيا ومعرفتهم العلمية بشأن البذور والزراعة، والتي كانت تتفوق بصورة كبيرة على معرفة الشركات الزراعية العالمية).

في منتصف الثمانينيات قادني عملي إلى بوتسوانا، حيث عملت هناك مع منظمة تدعى ثوسانو ليفاتشنغ التي أسستها في عام 1984م مجموعة من النساء اللواتي كن يواجهن مشكلة الأمن الغذائي المزمنة، كانت هؤلاء

النسوة ينخرطن في جمع معرفتهن التقليدية بشأن منتجات المروج، خاصة النباتات التي تستخدم محليًّا في الغذاء وصناعة الأدوية؛ مثل فواكه التوتية وبذورها، ودرنات المواراما وبذورها، ونبات مخلب الشيطان كالاهاري (وهو نبات طبي معروف جيدًا) وغيرها. حول هذه المحاصيل المحلية، نظَّمت هؤلاء النسوة عددًا من الأنشطة، بما في ذلك الإنتاج والحصاد والبيع والمعالجة والتسويق والعلاج والأنشطة العامة الأخرى، سألت النسوة إن كان هناك زائرون من الخارج، فأجبن بأن منظمات غير حكومية ومانحة تزورهن في غالب الأحيان، وفي بعض الأحيان كان أشخاص بيض يأتون للحصول على عينات من الأعشاب والنباتات الطبية التي يتعاملن بها.

## اتفاقية تريبس (TRIPS) وإنتاج الأدوية المحلية

لقد أوردت المثال أعلاه ليس بهدف إنكار عمل البحث والتطوير الذي تقوم به شركات الأدوية، ولكن لإيضاح مبالغتها الكبيرة في أهمية هذه الأنشطة، والأهم من ذلك أنها لا تعترف بالدين المدينة به- على سبيل المثال لزيناثا في زيمبابوي، ولنجانجا في تانزانيا، ولنساء منظمة ثوسانو ليفاتشنغ في بوتسوانا، ولمجتمعات أخرى في إفريقيا وفي الجنوب-؛ إنها سرقة عينات الأعشاب والدم من إفريقيا، وهذا يطرح قضايا أخلاقية مهمة؛ أليست هذه الشركات مدينة بشيء ما لشعب إفريقيا والجنوب لقاء معرفتها وتنوعها البيولوجي؟ أيضًا، ما الحق الذي يخوِّلها تقاضي أثمان باهظة لأدويتها من هذه الشعوب؟ أو لنضع السؤال بصورة أخرى، ما الحق الذي يخوِّلها جعل الناس يموتون بدلًا من تزويدهم بأدوية تنقذ حياتهم؟

لكن هنالك قضايا أخلاقية حتى أكبر من الأسعار؛ القرصنة شيء، ولكن استغلال جهل الناس وضعفهم شيء آخر، وقد ينطوي على خطورة أكبر، إن صغار المزارعين في قرى زيمبابوي وتانزانيا وبوتسوانا لم يكونوا يعرفون أن لديهم شيئًا ذا قيمة ويتخلون عنه مجانًا، لم يكونوا يعرفون أي شيء عن الملكية الفكرية، وهذا يذكر المرء بالأرض التي سرقها البريطانيون في زيمبابوي في التسعينيات من القرن التاسع عشر، عندما كان الناس لا يعرفون أن الأرض يمكن خصخصتها، شكا الملك لابينجولو؛ ملك ماتابيليلاند، الأمر إلى الملكة فيكتوريا في وقت لاحق، غير أنه نُحِّي جانبًا بغطرسة، إذا كان الملك جاهلًا، فهذا خطؤه، كذلك إذا كانت النسوة في رابطة ثوسانو ليفاتشنغ في بوتسوانا لا يعرفن شيئًا عن الملكية الفكرية، فهذا بحد ذاته شيء سيئ جدًّا.

مشكلة الجهل هذه ليست مقصورة على الأفارقة وحدهم؛ لقد أبلغت بمعلومات موثوقة في أثناء اجتماعي مع السفير الصيني وخبرائه في جنيف بأنه حتى الصينيين كانوا بحاجة إلى وقت لفهم كامل مضامين الملكية الفكرية؛ ظلت الصين حتى عام 1984م، وبعد فتح الاقتصاد الصيني حين أجازت أول قانون براءة اختراع يوفر حماية محدودة لحقوق الملكية الفكرية، غير أن الأمر استمر حتى عام 1992م، في أثناء المفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة، لتحمي الصين المنتجات الصيدلانية بموجب براءة اختراع. وحتى في تلك الأيام لم تكن مضامين الملكية الفكرية واضحة تمامًا، وفي عام 2002م، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وبوصفه جزءًا من تلبية شروط ذلك الانضمام، كان يتعيَّن على الصين القبول بـ (تريبس) –حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة–، لم تكن الصين طرفًا في إدخال

(تريبس) في منظمة التجارة العالمية، علاوة على أن بلدان الجنوب لم تكن طرفًا فيها، وكما ذكرت آنفًا في الفصل الخاص بمنظمة التجارة العالمية، أصبحت (تريبس) ذات علاقة بالتجارة تحت ضغط الصناعة الدوائية.

في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، شجَّع العديد من البلدان في الجنوب –مثل الهند والبرازيل وكوبا– صناعة الأدوية محليًّا، وهذا ما أرادت كبريات الشركات الصيدلانية إحباطه، إن لم يكن وأده مباشرة، شكَّل هذا الأمر جذور (تريبس) وتطبيق منظمة التجارة العالمية لآلية التنفيذ على قضية كان من المفترض ألَّا تكون جزءًا من المنظمة؛ كان يتعيَّن أن تظل القضايا التي تتناول الصحة جزءًا من منظمة الصحة العالمية، والمسائل التي تتعلق بالتنوع البيولوجي أن تظل في نطاق الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي.

## إعلان الدوحة حول (تريبس) والصحة العامة

استمر الجدل حول (تريبس) محتدمًا في منظمة التجارة العالمية لسنوات عدة، كان ينبغي إدارة المعركة داخل منظمة التجارة العالمية باستخدام اللغة القانونية، وفي وقت حرج مباشرة قبل انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عام 2001م، انتقلت مسؤولية رعاية قضية الصحة العامة إلى زيمبابوي، كنت حينئذٍ جزءًا من الفريق أعمل من مقر المنظمات غير الحكومية في هاراري –معهد سيتيني– ولم يمضِ وقت طويل حتى كنت على اتصال مع السفير تشيديوسيكي ونائبه تاديوس تشيفامبا في جنيف، كنت قد التقيت مع السفير المقدم (المتقاعد) بونيفيس جي. تشيديوسيكي لأول مرة في الصين، حيث كان سفيرًا لزيمبابوي في الثمانينيات من القرن

العشرين؛ إنه مقاتل شرس غير مهادن؛ لقد عمل مع تشيفامبا ليل نهار –بالتعاون مع سفراء عدة بلدان في الجنوب– للتفاوض حول إدخال تعديل على اتفاقية (تريبس)، كان هذا هو أساس إعلان المؤتمر الوزاري في الدوحة حول (تريبس) والصحة العامة، كنت في الدوحة بصفتي عضوًا في الوفد الأوغندي.

لقد كان تبني هذا الإعلان أمرًا مهمًّا، وهنا أورد بعض المقتطفات[71]:

بعد استهلال اعترف بخطورة مشكلات الصحة العامة التي تواجه البلدان النامية، وضع الإعلان القواعد الجديدة و المرونة في اتفاقية (تريبس):

- «بالإمكان تفسير اتفاقية (تريبس)، وينبغي تفسيرها، وتنفيذها على نحو يدعم حق البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، وخاصة تشجيع الوصول إلى الدواء للجميع».
- يعترف الأعضاء بوجود المرونة التي تسمح بإدخال الحق في إعطاء التراخيص الإجبارية وحرية تقرير الأسس التي يقوم عليها منح هذه التراخيص.
- لكل عضو الحق في «تقرير ما الذي يشكل حالة طوارئ وطنية... ومن المفهوم أن أزمات الصحة العامة، بما في ذلك تلك التي تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدرُّن الرئوي، والملاريا، والأوبئة الأخرى قد تشكل حالات طوارئ وطنية».
- بشأن الأحكام الواردة في اتفاقية (تريبس) بخصوص انتهاء حقوق الملكية الفكرية، فإن كل عضو يكون «حرًّا في إقامة نظامه الخاص

بـه بشـأن هذا الانتهاء مـن دون اعتراض، وطبقًا لمبـدأ الدولة الأولى بالرعاية ولشروط المعاملة الوطنية الواردة في المادتين (3 و 4)».

وبالرغـم مـن أن اتفاقيـة (تريبـس) عُدِّلـت الآن، فـإن البلـدان النامية احتاجت إلى وقت طويل لكي تطبق أحكام المرونة الواردة في إعلان الدوحة، وبسبب العولمة، اضطرت بلدان الجنوب لفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية المباشـرة، وكان القطاع الدوائي من أوائل القطاعات التي اسـتحوذت عليها كبريـات شـركات الأدويـة في الغـرب، وعندمـا أخفقـت في تدمير الشـركات المحليـة الموجـودة في الجنـوب، أخـذت كبريـات شـركات الأدويـة الغربيـة الشـركات المحليـة وحكوماتهـا إلـى المحاكـم، مدَّعيـة أنهـا خرقـت بـراءات اختراعها،كما توضح الأمثلة الآتية:

## القضايا التي رفعتها نوفارتز ضد الهند وجنوب إفريقيا

قبل توقيع اتفاقية (تريبس)، كان القانون الهندي يسمح بالحصول على براءات اختراع تتعلق بعملية إنتاج الدواء وليس بالمنتج نفسه، الفرق في هذه الحالـة الخاصة هـو أن منتج (إيماتينيـب) الذي تنتجه نوفارتز ويسـتخدم في الأدويـة في معالجـة أنـواع معينـة من السـرطان، لا يمكـن الحصول على براءة اختراع بشـأنه؛ إلا أنه يمكن الحصول على براءة اختراع بشـأن عملية الإنتاج فقط، كانت نوفارتز تتقاضى (2,666) دولارً عن كل مريض شـهريًّا لقـاء مننتـج (إيماتينيـب)؛ فيمـا كانـت الشـركات الهنديـة المحليـة –مثـل سـيبلا– تنتجه وتبيعه بسـعر يـتراوح بـين (177 و 266) دولارًا لكل مريض شهريًّا، ولكن لأن القانون لا يجيز الحصول على براءات الإنتاج، فلم تستطع نوفارتز الحصول على براءة اختراع بشأن (إيماتينيب)، وبمجرَّد أن غيَّرت

الهند القانون في عام 2005م للسماح بالحصول على براءات اختراع بشأن المنتج، وذلك انسجامًا مع اتفاقية (تريبس)، فقد سجلت نوفارتيز دعوى في المحكمة ضد الهند متهمة إياها بخرق اتفاقية (تريبس)؛ بسبب رفضها منحها براءة اختراع لمنتج (إيماتينيب)، كانت تنتظر هذه اللحظة، غير أن الدعوى رُفضت على الفور من قبل شركات الأدوية الهندية المحلية وبعض مجموعات المنظمات غير الحكومية الداعمة لها؛ لقد كانت محاكمة مطولة، وفي نهاية المطاف، حكمت المحكمة العليا الهندية في 1 أبريل عام 2013م لصالح الطرف الأخير، وخسرت نوفارتيز القضية. من الأهمية العظمى بمكان أن مجلس استئناف الملكية الفكرية –الذي يفصل في استئناف قرارات مكتب براءات الاختراع الهندي– بحث بصورة ضمنية التأثير في الصحة العامة جراء السعر المرتفع الذي تتقاضاه نوفارتيز عن الدواء في الهند، أعرب المجلس عن رأي يقول: «إن ثمن هذا الدواء... في رأينا مرتفع جدًّا، لدرجة أن مرضى السرطان الفقراء في الهند لا قبل لهم به؛ ولذلك فنحن نعتقد بأن منح براءة اختراع لهذا المنتج استجابة لهذا الطلب قد يعرض حياة الناس الفقراء للخطر وأسرهم التي تتأثر بمرض السرطان الذي يشكل هذا المنتج دواء فاعلًا له، فضلًا عن أن منح مثل براءة الاختراع هذه ستكون له نتائج كارثية على المجتمع أيضًا»[72].

لقد شكلت هذه القضية علامة فارقة على الطريق، إذ إنَّها تجيب عن بعض القضايا الأخلاقية التي أثرتها في وقت سابق، والتي تتعلق بفساد شركات الأدوية التي تجمع الأرباح على حساب حياة الناس؛ تستغل هذه المؤسسات العابرة للحدود الوطنية ضعفَ بلدان الجنوب عندما تواجه الآثار المترتبة على الاتفاقيات الدولية –مثل تريبس– والتي لم تكن طرفًا

في المفاوضات الخاصة بها، ولكن القبول بها فُرِض عليها عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

فيما يتعلق بسرد الحماية السابقة الذي يعتمد على تجربتي في إفريقيا، أود إضافة أن (تريبس) والاتفاقيات المماثلة الأخرى تطرح أيضًا القضايا الأكبر التي تتعلق بإنتاج المعرفة وامتلاكها من قبل المؤسسات الرأسمالية العالمية؛ لا تسرق هذه المؤسسات فقط المعرفة من المجتمعات الفقيرة في إفريقيا (وفي أي مكان آخر في الجنوب)، ولكنها أيضًا تقوم بحركة التفافية وتجلب الحكومات الجنوبية إلى المحاكم بتهمة (خرق المعرفة المطورة التي أُنتجت ببراءات اختراع) من قبل هذه الشركات باستخدام المعرفة المسروقة من شعب الجنوب.

وما أوضحته أيضًا قضية نوفارتيز أن حكومات الجنوب أخذت الآن تدرك مسؤولياتها أمام شعوبها، مدفوعة في بعض الأحيان بالمجتمع المدني، كما هو الحال في القضية التي حدثت في الهند، فضلًا عن أن جنوب إفريقيا لها تجربة مماثلة؛ ففي عام 2012م، استغلت نوفارتيز التزام جنوب إفريقيا باتفاقية (تريبس)، وجلبت حكومة جنوب إفريقيا إلى المحكمة بسبب سماحها بطرح دواء السرطان الأقل ثمنًا في السوق، والذي تنتجه شركة سيبلا الهندية للأدوية. لقد أصبح الوصول إلى الأدوية المضادة للفيروسات التي تنتجها شركة سيبلا أمرًا حيويًّا لتوفير علاج يطيل أمد الحياة لأكثر من (1,2) مليون من المرضى، غير أن الاحتكارات الكبيرة للأدوية استخدمت اتفاقية (تريبس) لمنع الوصول إلى الأدوية العامة في جنوب إفريقيا، خاصة منذ انتهاء حقبة التمييز العنصري في عام 1994م، حيث تلقى هذه الاحتكارات

الدعم من الحكومات الغربية التي استخدمت معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقيات التجارة الحرة لفرض حماية مدعمه باتفاقية (تريبس) مضافًا اليها نظام الملكية الفكرية، خاصة فيما يتعلق بالترخيص الإجباري (انظر أدناه) وحماية البيانات، وفضلا عن ذلك وبعكس الهند، فقد منحت جنوب إفريقيا نوفارتيزَ براءات اختراع عدة بشأن المنتج (إيماتينيب)، وبالإضافة إلى ذلك وفي الوقت الذي كانت لدى الهند قوانين تناهض إدامة الخضرة، والتي تستطيع بموجبها شركات الأدوية مثل نوفارتيز الاستمرار بفرض أسعار عالية وبصورة مصطنعة لأدويتها، عن طريق الاستمرار في تمديد الحماية لبراءات الاختراع لتعديلات طفيفة على الأدوية الموجودة، فإن القوانين في جنوب إفريقيا لم تكن تتضمن مثل هذه الشروط.

ولذلك كانت الظروف تعمل ضد حكومة جنوب إفريقيا عندما أقامت نوفارتيز عليها دعوى قضائية في عام 2012م، وفي 11 يوليو عام 2013م، تظاهر مئة من ناشطي المنظمات غير الحكومية أمام برلمان جنوب إفريقيا؛ لحثِّ المحكمة على رفض دعوى نوفارتيز، عندما راجت معلومات تفيد بأن المحكمة قد تصدر حكمًا لصالح نوفارتيز، ونظمت أيضًا مظاهرات مماثلة في جوهانسبرغ وكيب تاون، شارك فيها مئات من الناشطين، بمن فيهم ناشطون من منظمة أطباء بلا حدود. سأنهي هذا الأمر هنا، وأقفز عن التفاصيل الفنية لأقول إن الجمهور في هذه الحرب بين نوفارتيز والجمهور خرج منتصرًا.

## الكفاح من أجل وضع التنمية على جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية

لقد أوضح إعلان الدوحة حول (تريبس) والصحة العامة لنا كيف أن الجنوب يستطيع – إذا اتحد– تغيير عناصر معينة ينطوي عليها النظام الحالي للحاكمية الدولية، الذي صُنع من قبل الشمال. لوقت طويل كان الجنوب يرفض احتكار الشمال للمعرفة والابتكار، غير أن هذا الأمر يمثل حربًا طويلة وصعبة؛ ففي أثناء السنوات الأربع التي عملت فيها بصفتي رئيسًا لمركز الجنوب (2005–2009م)، عمل الشمال الصناعي على منع وضع التنمية على جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو). يمكن لهذا أن يصيب بعضهم بالدهشة؛ لأن الغرب لم يتوقف بتاتًا عن الحديث حول مسألة التنمية؛ كانت التنمية بالفعل تشكل جزءًا من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، عندما أُضيفت كلمة (تنمية)؛ لتصبح إحدى كلمات جولة الدوحة (جولة الدوحة للتنمية). ولذلك كيف استطاعوا منع وضعها على جدول أعمال (ويبو)؟

مركز الجنوب ليس منظمة غير حكومية؛ حيث إنه يشكل منظمة حكومية دولية، كان بإمكاني وزملائي الدخول إلى (ويبو) والاشتراك في المداولات المباشرة مع المفاوضين، ففي الأشهر الأولى، ساورنا القلق عندما وجدنا الجنوب ليس موحَّدًا، غالبًا ما كانت الدول المتقدمة تستخدم أسلوب (فرق تسد) لفصل إفريقيا– على سبيل المثال– عن بقية الجنوب، أو فصل البلدان الأقل تطوُّرًا عن البلدان النامية، وباستثناء عدد قليل من البلدان مثل الهند والبرازيل وكوبا، كان هنالك القليل من الدول التي تفهم نظام

الملكية الفكرية بصورة حقيقية، وبسبب نقصان هذه المعرفة، كان غالبًا ما تُجرُّ إلى التعامل مع قضايا هامشية وليست رئيسة، خاصة عندما تُستَعرَض (جزرة) المساعدات أمامها.

كانت كسوان لي رئيسًا لقسم الملكية الفكرية في مركز الجنوب، فيما كان البروفيسور كارلوس كوري (وهو خبير مشهور ومؤلف لكتب عدة عن الملكية الفكرية) يعمل مستشارًا للمركز، تعاونهما فيفيانا مونوز، بالإضافة إلى آخرين. اعتادت كسوان تنظيم اجتماعات ليلية متأخرة أو في الصباح الباكر مع عدد من الوفود من الجنوب؛ لبحث التعقيدات الفنية لاتفاقية (تريبس) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، كانت تلقى العون في هذا الشأن من أعمال قام بها سابقًا عدد من المنظمات غير الحكومية النشطة؛ مثل شبكة العالم الثالث، موركز قانون البيئة الدولي، ومجموعة العمل الدولية الخاصة بالموارد الوراثية، ومجموعة العمل الدولية للصحة، ومكتب الكويكرز في الأمم المتحدة. جرى تدريجيًّا بناء جبهة عالم ثالث متماسكة داخل جدران المبنى الزجاجي المهيب (الشفاف ولكنه غامض) للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، كانت البرازيل تمتلك وفدًا نشيطًا ومطلعًا جدًّا في (ويبو)، لقد بادر الوفد البرازيلي إلى إنشاء مجموعة تدعى (مجموعة أصدقاء التنمية) التي كانت تجتمع بصورة متكررة لوضع إستراتيجية المجموعة وتنسيق عمل البلدان النامية، وفي نهاية المطاف وافقت الجمعية العمومية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في 28 سبتمبر عام 2007م، على قرار يجعل التنمية جزءًا من التفويض الموكل لمنظمة الملكية الفكرية العالمية (ويبو) (World International Property Organisation– WIPO).

## المعركة ضد الأساليب الملتوية التي يستخدمها الغرب في إحباط جهود الجنوب في التصنيع

غير أنه بعد أن خسر الغرب معركة التنمية في (ويبو)، فقد نقل ميدان المعركة سريعًا من المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى وكالات الحاكمية العالمية الأقل شهرة؛ مثل منظمة الجمارك العالمية، والمؤتمر العالمي للتزوير والقرصنة، والمعايير المستخدمة من قبل الجمارك لضمان تطبيق موحد للحقوق (سيكيور).

في يناير عام 2008م، اكتشفت كسوان لي أن المؤتمر العالمي الرابع للتزوير والقرصنة سينعقد في دبي في فبراير، لم يتلقَ مركز الجنوب دعوة للحضور، فسألتني كسوان- بصفتها رئيسًا للأمانة العامة- عمَّا سنفعله، وبعد بحث قصير، قررنا أنه بدعوة أو من دونها فإن المركز سيكون حاضرًا في دبي. قامت كسوان وخبيرنا للصحافة والإنترنت؛ فيكاس ناث، بشراء تذاكر الطيران وتحزيم حقيبة بعد أن ملآها بمنشورات وملصقات مركز الجنوب وانطلقا إلى دبي، وحيث إنه لم يسمح لهما بدخول مركز المؤتمرات، فقد أقاما (ورشة) صغيرة خاصة مضادة في فندق قريب من موقع المؤتم، كان الهدف من ذلك جعل موظفي الجمارك والحدود من الجنوب يدركون أنهم يُستخدمون من قبل البلدان الغنية وشركاتها لفرض أنظمة لحماية الملكية الفكرية نيابة عنها.

بموجب بنود سيكيور (وهو اختصار مستفز)، كانت بلدان منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية تأمل بمنح موظفي الجمارك السلطة لتفتيش البضائع المستوردة إلى بلدان الجنوب وضبطها وتدميرها، والتي تصنفها

الشركات من البلدان الغنية على أنها تخرق حقوق الملكية الفكرية؛ ولهذا كانت كبريات الشركات الغربية تريد – وعلى نحو لا يصدق – من موظفي الجمارك في الجنوب أن يعملوا وكلاء لها؛ أن يعملوا من أجلهم بوصفهم حراس حدود، أو مراقبين لتطبيق حقوق الملكية الفكرية، وأن تمنحهم سلطات تفوق المهام المنوطة بهم.

إن المعايير التي ينطوي عليها نظام سيكيور المؤقت بخصوص تطوير نظام تشريع وتطبيق الملكية الفكرية يشكل انتقالاً مهمًّا من المعايير السائدة بموجب اتفاقية (تريبس)؛ على سبيل المثال، بموجب بنود (تريبس)، تطبق إجراءات الحدود فقط على استيراد الماركات المقلدة أو مواد النشر المسروقة، يوجد فارق مهم بين خرق نظام الملكية الفكرية وتزوير المنتجات (مثلًا ما يحدث بالنسبة إلى المنتجات الصيدلانية). ذهبت سيكيور أبعد من بنود (تريبس)، وفضلا عن ذلك، كانت هنالك نواح اقتصادية وقانونية بالنسبة إلى تكلفة التطبيق لم تُستوعب بصورة كاملة، ناهيك عن إدراجها في حسابات إدارات الجمارك في بلدان الجنوب، وبعبارة أخرى كانت الدول المتقدمة تحاول ترويج جدول أعمال (تريبس–زائد–زائد) بشأن تطبيق الإجراءات الدولية على الحدود عن طريق استخدام طرق ملتوية، وبالرغم من أن معايير سيكيور قد وصفت من قبل منظمة الجمارك الدولية على أنها اختيارية، فإن الخطر قائم من إمكانية تطوير هذه المعايير الاختيارية في المستقبل لتصبح معايير إجبارية، كما كان يحدث غالبًا في الماضي بشأن مبادرات اختيارية أخرى.

في دبي، عرض مركز الجنوب من خلال (الورشة) الصغيرة الخاصة والمضادة، ملصقات وأدبيات لتصحيح المعلومات غير الصحيحة التي

أوردها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، علمت كسوان لي وفيكاس ناث أيضًا بأن المانحين من الغرب كانوا يغرون موظفي الجمارك لحضور مقررات لبناء المقدرة في المدن الغربية ذات الأضواء الساطعة؛ كانوا يدفعون تكاليف الطيران، ويعطونهم بدلات يومية، في غضون يوم واحد أصبح الحدث الجانبي لمركز الجنوب عاملًا رئيسًا في اجتذاب مسؤولي الجمارك من الجنوب؛ التقطوا أدبيات مركز الجنوب وتحدثوا إلى كسوان وفيكاس؛ ولأول مرة كانوا على اتصال مع منظور مختلف عن منظور منظمة التجارة العالمية – المنظمة العالمية للملكية الفكرية، خاصة فيما يتعلق بالموضوع الفني والمعقد جدًّا لتطبيق نظام الملكية الفكرية.

يدعم مركز الجنوب تحقيق الانسجام بين أحكام تطبيق الملكية الفكرية (يتعيَّن علي هنا أن أكرر أنني أعارض فكرة خصخصة المعرفة برمتها)، ولكن إذا ما أريد تنفيذ إجراءات التطبيق، فيجب أن يتم ذلك بالانسجام مع جدول أعمال التنمية الذي تبنته المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ووفًا لمفهوم المرونة الوارد في إعلان الدوحة حول اتفاقية (تريبس) والصحة العامة.

## استنتاجات

تضفي حقوق الملكية سلطة السيطرة على الموارد، يستطيع المالكون استغلال ممتلكاتهم على النحو الذي يريدون، وفي النظام الرأسمالي الحالي، تسببت الملكية الفكرية في تخلي الناس عن معرفتهم الخاصة

بالبذور والتنوع البيولوجي في العالم (وهنا أذكر مثلين فقط)، واللذين يشكلان جزءًا من الشيوع العالمي لصالح كبريات الشركات، يشكل نظام الملكية الفكرية تطوُّرًا حديثًا نسبيًّا حتى في نطاق تطور الرأسمالية؛ يخرق هذا النظام جميع مبادئ العدالة الطبيعية، ويشكل خطرًا على ملايين الناس الفقراء؛ لذلك ينبغي التخلص منه.

إن الرأي القائل بأنه من دون حماية الملكية الفكرية سيُحبط الابتكار لا يعدو كونه موقفًا عقائديًّا أوجده المنتفعون من خصخصة المعرفة ودافعوا عنه، لقد توصلت إلى نتيجة معاكسة تمامًا في أثناء عملي في العقدين السابقين مع مجتمعات زراعية في تانزانيا وزيمبابوي وبوتسوانا ومناطق واسعة في شرقي وجنوبي إفريقيا، ان الأمر الذي يثير الدهشة هو أن الفلاحين العاديين هناك مبتكرون ومنتجون، إلى الحد الذي يجدون معه أن معرفتهم تُمتلك وتُستَغل من قبل الشركات، والناس يُستعبدون من أجل زيادة أرباح هذه الشركات.

إن مؤسسات الحاكمية العالمية؛ مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، هي نتاج عالم غير متماثل، تسيطر عليه بلدان الشمال الاستعماري التي صُنِّعت مبكرًا، ليس لدى هذه البلدان أي مصلحة في مساعدة الجنوب على تحقيق التصنيع، وتتنافس مع بلدان الجنوب في استغلال الموارد الطبيعية المتناقصة في العالم؛ لقد استثارت محاولات بلدان الجنوب تحدي هذا النظام عملًا شرسًا من قبل الغرب الصناعي، وبأساليب يمكن وصفها بحق بأنها أعمال حرب. إنهم يستخدمون النظام القانوني الحالي الذي أوجدوه لتجريم أولئك الذين يناضلون ضد هذا النظام غير

العـادل، والأمثال الواردة من البـذور والصناعات الدوائية تقدم أدلة وفيرة على ذلك، حيث يحاول الشـمال أن يقسـم الجنوب ويحكمه، وعندما يتمكن الجنـوب، وبالرغم من الظروف المضـادة، من الاتحاد ورد الهجوم (كما هو الحـال في منظمة التجـارة العالمية والمنظمةالعالمية للملكية الفكرية)، يشـن الغرب هجومًا مضادًّا مسـتخدمًا أمواله وقوة سـوقه، إما مباشـرة وإما من خلال مؤسسـات؛ مثـل: منظمة الجمـارك العالمية، والمؤتمـر العالمي للتزوير والقرصنة، وسيكيور، ومنظمات أخرى عديدة يسيطر عليها الغرب.

البرامـج الدوليـة التنظيميـة؛ مثـل بروتوكـول كيوتـو وبروتوكـول التنـوع البيولوجي، تعاني الضعف الشديد في مواجهة اللاعبين الكبار والأقوياء مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكبرى شركاتهما، هذا ليس تبريرًا لعدم القيـام بمحاولـة لتغيير النظام التجـاري من خلال منظمـة التجارة العالمية –لأنـه بالرغم مـن أن منظمة التجارة العالمية ليسـت قابلـة للإصلاح، فإنه مـن المفترض سياسـيًّا تحديها علـى الدوام– أو تغيير نظـام الملكية الفكرية من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية، أو تغيير المناخ من خلال اتفاقية إطار الأمم المتحدة للتغير المناخي، هذه ملاحظة تحذيرية ضد وضع الكثير مـن الثقـة في هـذه المؤسسـات، يتعـيَّن على البلـدان الناميـة أن تضـع الثقة في نفوسـها، ينبغـي لها أن تسـخر مقدرتهـا على الابتكار لبنـاء نماذج بديلة للتنميـة، فيمـا هي تحـاول على الدوام تنفيـذ التزاماتها الدوليـة كما يجري تفسيرها بصورة عادلة، والعمل من أجل تحقيق مجتمع إنساني عالمي عادل.